ازدواج الشخصية العراقية – تصحيح مفهوم

الدكتور علي الوردي هو الذي ألصق صفة " ازدواج الشخصية " بالفرد العراقي . ومع أن الرجل أشار في محاضرته التي ألقاها في بداية الخمسينات ، أنه لا يدّعي " بأن هذه المحاضرة بحث قد استوفى شروطه العلمية " إلا أن عددا من الباحثين والناس بشكل عام عدّوا ما قاله حكماً قطعياً ، واستلطفوه.

أ.د.قاسم حسين صالح

هنا يرقد علي الوردي ... هل درسناه جيداً؟

أشاع الوردي مفهوم (ازدواج الشخصية) في الفرد العراقي قبل نصف قرن ونيّف متأثراً بشيوع هذا المفهوم عبر أفلام السينما والصحافة الفنية والقصص في خمسينات القرن الماضي، وسط استغراب الناس ودهشتهم .. أن يحصل مثل هذا للإنسان ، وربما خشيتهم على أنفسهم أن يصيب أحدهم ما أصاب الدكتور جيكل أو أن تصاب إحداهنّ ما أصاب الفتاة سيبل . وهو بذلك تحمّل الخطأ العلمي الخاص بمفهوم (ازدواج الشخصية).

" ومع أن الوردي قال في سياق محاضرته :" لقد لاحظت بعد دراسة طويلة بأن شخصية الفرد العراقي فيها شيء من الازدواج " فإنه استدرك قائلا :" وإني وإن كنت غير واثق من نتيجة هذه الدراسة "ثم عاد ليوحي ضمنا بأن حكمه هذا عن يقين بقوله :" ولكني أجد كثيرا من القرائن تؤيد في ما أذهب إليه " . ومن القرائن التي يذكرها عن ازدواج شخصية العراقي : " أن المسلم العراقي من أشدّ الناس غضباً على من يفطر علنا وهو من أكثرهم إفطاراً " ، و " أن الفرد العراقي من أكثر الناس حبا للوطن وتحمسا لخدمة العلم(الإلزامية العسكرية) بينما هو في الواقع مستعد للتملص من خدمة العلم إذا آن الأوان " . ويؤكد أن " الفرد العراقي – في هذا – ليس منافقا أو مرائيا كما يحب البعض أن يسميه ، بل هو في الواقع ذو شخصيتين "×.

توضيح مفهوم

في خمسينات القرن الماضي شاع في الولايات المتحدة مفهوم (ازدواج الشخصية) وكان المثال الكلاسيكي لها هو رواية ستيفنسن الموسومة :" دكتور جيكل ومستر هايد Dr.Jekyll and Mr. Hyde" التي جرى تحويلها إلى فيلم سينمائي جذب الملايين من المشاهدين.

وحدث أن ظهرت – في الخمسينات أيضا – حالة واقعية في أمريكا لفتاة أسمها "Sybil"كانت لها ثلاث شخصيات : شخصية عادية ، موظفة تمارس عملها حسب الأصول ، وشخصية متدينة تذهب إلى الكنيسة في أيام الآحاد ، وشخصية مستهترة ترتاد نوادي الرقص والقمار في الليل . وكان لكل شخصية اسم خاص بها ولا تعرف إحداهن الأخرى . ولأن الحالة مثيرة كسابقتها فقد التقطتها السينما وحولتها إلى فيلم بعنوان "ثلاثة وجوه لحواء ، Three Faces of Eve"عرض عام ١٩٥٧وقامت ببطولته الممثلة Joanne Woodward ،فظهر مفهوم جديد بعد " ازدواج الشخصية " هو " تعدد الشخصية Multiple Personality " .

وحدث أن أشاعت السينما والصحافة الفنية بين الملايين الذين أدهشهم الفيلم أن البطلة مصابة بمرضٍ " الشيزوفرينيا " وكان هذا خطأً علمياً ومفاهيمياً شاع بين الناس وبين أوساط علمية أيضا ، وروجت له السينما والتلفزيون وبخاصة أفلام " هتشكوك " ، الأمر الذي اضطر عددا من الأطباء النفسيين إلى التنويه ، في السبعينات ، بأن ما يسمى بـ"ازدواج الشخصية أو تعددها " ينضوي تحت العصاب وليس الذهان ، لأن المصاب بهذا الاضطراب يتقمص أدوارا مختلفة ولو أنها متناقضة ، ولكنه يقوم بكل منها بطريقة منطقية ومتماسكة ومتلائمة مع المتطلبات الاجتماعية للدور ، بعكس ما يحدث في الشيزوفرينيا إذ يعبّر الاضطراب عن انفصال الشخصية عن متطلبات الواقع فيتصرف الشخص بطريقة تبدو للآخرين مضطربة ولا تتلاءم مع المعايير الخارجية .

ولقد جرى حديثا (أدبيات عام ألفين وما بعده) إسقاط مصطلحي " ازدواج الشخصية وتعدد الشخصية " واستبدالهما بمصطلح " اضطراب الهوية الانشطاري Dissociative IdentityDisorder"وحدد عرضه الرئيس بأن الفرد " يعيش بشخصيتين أو أكثر ، وأن هذه الشخصيات قد تكون على دراية ببعضها البعض أو قد تكون في حالة فقدان الذاكرة النفسي " .

هذا يعني أن مفهوم " ازدواج الشخصية " – وهو مفهوم طبي نفسي لا علاقة له بعلم الاجتماع – لم يعد متداولا في الطب النفسي وأنه استبدل بمفهوم " اضطراب الهوية الانشطاري " الذي يعني ان المصاب به يملك هويتين أو شخصيتين – وقد يصل العدد إلى العشرات !- لكل واحدة أسلوبها الخاص بها في السلوك والإدراك والتفكير والتاريخ الشخصي والعلاقة بالآخرين .

ولإيضاح فان ما يحدث في هذا الاضطراب " الفانتازي " ، الذي ما يزال يثير الجدل، أن الشخصية الأصلية أو المضيفة يحل أو ينزل عندها ضيوف هي الشخصيات البديلة . فإذا كانت هنالك شخصيتان في الفرد (الأصلية والضيفة) فإنهما تتناوبان السيطرة ، والمثال الكلاسيكي هو " دكتور جيكل ومستر هايد " حيث يمارس الدكتور جيكل في النهار عمله الاعتيادي كطبيب فيما يتحول في الليل إلى مجرم سفّاح باسم هايد .

الخطأ العلمي في طروحات الوردي

أشاع الوردي مفهوم (ازدواج الشخصية) في الفرد العراقي قبل نصف قرن ونيف متأثرا بشيوع هذا المفهوم عبر أفلام السينما والصحافة الفنية والقصص في خمسينات القرن الماضي، وسط استغراب الناس ودهشتهم .. أن يحصل مثل هذا للإنسان ، وربما خشيتهم على أنفسهم أن يصيب أحدهم ما أصاب الدكتور جيكل أو أن تصاب إحداهن ما أصاب الفتاة سيبل . وهو بذلك تحمّل الخطأ العلمي الخاص بمفهوم (ازدواج الشخصية)الذي أشرنا إليه آنفا . وبطبيعة الحال فان الوردي لم يكن مسؤولا عن ذلك الخطأ إنما خطؤه يتحدد بأنه قام بتحويل أو ترحيل مفهوم يتعلق بمرض نفسي يصيب أشخاصا معدودين إلى مفهوم اجتماعي يصيب الملايين من الناس .ولا يصح أن يوصف هذا المصطلح بأنه " ابتكار " من الوردي كما يظن كثيرون.

وليته استخدم المفهوم مجازا أو استعارة إنما استخدمه بنفس المعنى الشائع لمرض ازدواج الشخصية في الخمسينات . فهو يقول بالنص :" إن العراقي هو في الواقع ذو شخصيتين ، وهو إذ يعمل بإحدى شخصيتيه ينسى ما فعل آنفا بالشخصية الأخرى.. وإنه إذا بدر منه بعدئذ عكس ذلك فمردّه إلى ظهور نفوس أخرى فيه (لاحظ هنا تعدد وليس ازدواج) لا تدري ماذا قالت النفس الأولى وماذا فعلت). وواضح لجنابك أن الوصف هذا ينطبق على حالة مرضية وليس على حالة سوية ، بمعنى أن المصاب به يعاني من اضطراب أو مرض (ازدواج الشخصية) بمفهومه الشائع في الخمسينات ، و" اضطراب الهوية الانشطاري " بالمفهوم الحديث.. وليس من المعقول بطبيعة الحال أن يكون كل أو معظم العراقيين مصابين بهذا الاضطراب العصابي ، أو المرض الذهاني على رأي آخر .

إن الذي قصده الوردي هو على وجه التحديد :(التناقض بين الأفكار والسلوك) ، بمعنى أن السلوك الذي يتصرف به الفرد يتناقض أو يتعارض مع الفكرة أو القيمة التي يحملها. وإليك بعض الأمثلة مما يذكر:

" إن العراقي ، سامحه الله ، أكثر من غيره هياما بالمثل العليا ودعوة إليها في خطاباته وكتاباته ، ولكنه في نفس الوقت من أكثر الناس انحرافا عن هذه المثل في واقع حياته ".

"حدث مرة أن أقيمت حفلة كبرى في بغداد للدعوة إلى مقاطعة البضاعة الأجنبية ، وقد خطب فيها الخطباء خطبا رنانة وأنشد الشعراء قصائد عامرة . وقد لوحظ آنذاك أن أغلب الخطباء والشعراء كانوا يلبسون أقمشة أجنبية والعياذ بالله".

" ومن العجيب حقا أن نرى بين مثقفينا ورجال دين فينا من يكون ازدواج الشخصية فيه واضحا : فهو تارة يحدثك عن المثل العليا وينتقد من يخالفها ، وتارة يعتدي أو يهدد بالاعتداء لأي سبب يحفزه إلى الغضب.. تافه أو جليل ، ضاربا عرض الحائط بتلك المثل التي تحمس لها قبل ساعة ".

إن مثل هذه الحالات بعيدة جدا عن أن نصفها بـ" ازدواج الشخصية " إنما هي تناقض بين الأفكار والسلوك ، أي أن الفرد يؤمن بقيمة أو يتبنى فكرة أو يدعو لها أو يصرّح بها لكنه يتصرف بسلوك مناقض لها ، كأن يدعو إلى أن تمارس المرأة العمل ضابطا في الشرطة أو الجيش غير أنه يمنع ابنته من التقديم إلى كلية الشرطة أو الكلية العسكرية .

وعليه فإن الأصوب علميا وعمليا أن نصف ذلك بـ" تناشز الشخصية " الذي يعني التنافر أو التناقض أو عدم الانسجام بين ما يعتقد به الفرد وبين ما يقوم به من سلوك،وأقرب لها شعبيا تعبير (أبو وجهين)..بمعنى يقول شيئا ويفعل نقيضه . وطبيعي أن ابتكار مصطلح جديد لن يزحزح مصطلحا استقر في ذاكرة الناس منذ نصف قرن حتى لو كان أكثر انطباقا على الحالة ، فضلا عن أنهم استلطفوه وأشاعوه .

والخطأ الآخر الذي وقع فيه الوردي – وقد لا يكون مقصودا – أن محاضرته حول ازدواج الشخصية العراقية تجعل المتلقي لها يفهم أن العراقي يميل إلى تغليب السلوك المناقض لأفكاره وقيمه حيثما اقتضت مصلحته ذلك ، أو أن ذلك من طبعه.. وهي صورة سلبية عن الشعب العراقي ،تخدم المغرضين الذين يوظفونها بصيغة التعميم.

والمفارقة أن هذه الصفة السلبية أطلقت على العراقي أيام كان الوضع السياسي مستقرا والدولة مدنية في نظام ملكي تشكلت وسقطت فيه أكثر من خمسين وزارة،أي أن النظام السياسي ما كان له دور في تشكيل أو صنع (ازدواج) شخصية العراقي ،إنما الأمر يتعلق بالقيم والتقاليد،فيما (النظام السياسي الديمقراطي) الحالي أحدث ظاهرة أخطر في شخصية الفرد العراقي،هي (الشخصنة)..دفعنا وسيدفع الوطن ثمنها غاليا..سنتطرق لها في موضوع لاحق.

رئيس الجمعية النفسية العراقية

الديمقراطي..الدكتاتور..الطاغية

علاء مشذوب

أعتقد أن كيسنجر هو الذي قال أن السلطة مهيّجة للشهوة، لذلك عندما أعتلى أول رئيس للديمقراطية في العراق بعد السقوط تزوج من امرأة جديدة، وقد تكون السلطة مهيجة ليست للشهوة الجنسية حسب، وإنما للسيطرة على الآخرين أيضاً، رغم ادعاء كل رؤساء الأحزاب الوطنية وغير الوطنية بالديمقراطية.

فإننا وبمراجعة بسيطة لتاريخ الأحزاب التي أنشئت على أساس مناوءة صدام وحزبه وليس من أجل الوطن وشعبه، نجد أن في أغلبها قد أسس على أساس ديمقراطي وهذا يقر به الجميع، ولكن هل وضع في النظام الداخلي لتلك الأحزاب أن يبقى رئيسه مدى العمر، أم أن الرئيس المنتخب من حقه أن يكون رئيساً لدورتين ومن بعدها يتنحى جانباً، ليتسنى لآخر تسنم منصب رئيس الحزب.

الحقيقة أن كل رؤساء أحزاب الداخل والخارج، تحولوا إلى ديكتاتوريين لكونهم قد عبروا دورتين في رئاسة أحزابهم، إذا ما عرفنا أن دورة الرئاسة لتلك الأحزاب ليست أربعاً ولا سبعاً بل هي عشر سنوات على سبيل الفرض، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن أغلبها قد تأسس قبل تسعينات القرن المنصرم، سنجد أن البعض الآخر من تلك الأحزاب قد تحول رؤساؤها إلى طغاة لأنهم ظلوا رؤساء لتلك الأحزاب لأكثر من خمسة وعشرين عاماً.

فالديمقراطية أن يكون رئيس الحزب لدورة واحدة وربما رئيسا لدورتين فقط، وعندما يتعدى الدورتين إلى ثالثة يتحول إلى دكتاتور، وعندما يصل بحكمه حتى الدورة الرابعة بمعنى أنه قد عبر على رئاسته خمسة وعشرون عاماً تحول إلى طاغية. فهل يوجد رئيس ديمقراطي لأي من الأحزاب الديمقراطية التي تحكم العراق لم يتجاوز حكمه لحزبه حكم الطاغية.

وبالمعنى الصريح وبعيداً عن التأويل، أن تلك الأحزاب في أغلبها ما هي إلا شركات مساهمة تكون حصة المؤسس أكثر من النصف ليكون له حق القيادة والرئاسة، وقد أتت أوكلها بعد التغيير أو السقوط، وما المناداة بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة إلا ضحك على ذقون المغفلين وأكيد أن الصحافيين ليس منهم، ولذلك راحوا يقتلون بهم بين الفينة والفينة.

وحتى رؤساء الأحزاب الدينية، الذين يدّعي البعض من أنصارهم بأن زعيمهم هو زعيم روحي وليس سياسياً، وبالتالي فله الحق بأن يكون طاغية باسم الدين وليس باسم الحزب ما يبيح له التربع على عرش الرئاسة الدينية وليس السياسية مدى العمر، أقول له ولكنه يتدخل في أمور السياسة التي هي كل يوم بل كل ساعة في حال وخاصة بالعراق، وبالتالي فالتغير والتقلب ليس من صفات رجل الدين الذي ستنطبق عليه المقولة الخاصة بالسياسة هو اتّباع المصلحة وليس الدين وهذا يعيب عليه وعلى دينه الذي يتخذ منه مطيه في أن يكون ديكتاتوراً ومن ثم طاغية ليورث منصبه إلى أبنائه في ما بعد.

من كل هذا الغيث، وقع العراق في فخ الساسة، ولست أعذر شعبه، الذي راح يبحث دائما عن كاريزما يختبئ وراءها دون الشعور بالمسؤولية، وعبثا راح البعض ينصح ويرشد ثم يستغيث ويصرخ ولكن دون جدوى، وخير مثال ما حصل في كربلاء عندما راح الوعي الجمعي يقف طوابير لينتخب رجل في أحد الأيام مسك مكنسة وكنس حضرة الإمام الحسين، وعندما أفرزت الانتخابات المحلية اكتساحه، أصبح نسيا منسيا ولم يقدم خدمة لا للإمام الحسين الذي كان يكنس في حضرته ولا المواطنين الذين انتخبوه، وفي المقابل، راحوا يندبون حظهم لاختيارهم الخاطئ، ولكنهم أضاعوا الجميع من وراء ذلك.

وحتى على مستوى الانتخابات البرلمانية، كان الوعي الجمعي يعتمل داخل الفرد العراقي، عندما راحت الدعاية الباطنة والمتناثرة بين الجموع الخائفة على الطائفة والمذهب، تعمل عملهم وفي ذلك يصدق قول هتلر : إذا أردت السيطرة على الناس: أخبرهم أنهم معرضون للخطر، ثم حذرهم أن أمنهم تحت التهديد، ثم خوّن معارضيك وشكّك في ولائهم ووطنيتهم. وبذلك نحن نعود للمربع الأول الذي سنّه حزب البعث.

والمواطن في اختياراته هو أيضا يتحول من ديمقراطي في كونه منح حق الاختيار، إلى دكتاتور لأنه لا يسمع صوتاً سوى نفسه، ومع الانتخابات المستمرة يتحول إلى طاغية فهو يتفاخر في اختياراته التي يعتقدها صائبة، ولكنه عندما يلتقي بشاكلته يندب حظه كفرعون عندما كان يخلو إلى نفسه يبكي نفسه أمام ربه، وعندما يجتمع إلى الناس يعلن أنه ربهم الأعلى، والحقيقة تلك قالها جون كينيدي :إن جهل ناخب واحد في نظام ديمقراطي يضرّ بأمن الوطن كله) فكيف بجهل الغالبية ؟!

هل كانت الطائفية تتحكم حتى بممارستنا الديمقراطية؟

صراع أم تنافس ديمقراطي؟

علي حسين عبيد

الصراع والديمقراطية مفردتان تقفان من حيث المعنى والفعل بالضد من بعضهما، ولا تلتقيان في ساحة السياسة إلا في حالة اختلال العمل السياسي، وانحرافه في مسارات قد لا تمت بصلة للديمقراطية بمفهومها المتّفق عليه، بمعنى أوضح، أينما توجد الديمقراطية على نحو صحيح، ينتفي الصراع كمصدر تقاطع واحتراب بين السياسيين، أو بين الجماعات التي تنشط من أجل الوصول إلى السلطة، ويصح العكس بطبيعة الحال، كما كان يحدث في العراق وسواه من الدول المتأخرة سياسياً، عندما كان الصراع بين القوى السياسية، يؤدي غالى انتزاع السلطة بالقوة (أسلوب الانقلابات العسكرية) بعيداً عن النهج الديمقراطي وصناديق الاقتراع.

البديل للصراع السياسي، هو التنافس الديمقراطي، وهو ما حاولت العملية السياسية ترسيخه كمنهج عمل سياسي يتيح للعراقيين التداول السلمي للسلطة وبناء مؤسسات الدولة المدنية، فهل تبدو الساحة السياسية العراقية كما أريد لها أن تكون، فضاء ديمقراطيا قائما على التنافس السلمي بين الأحزاب والكتل السياسية، لتبادل مواقع السلطة من خلال أصوات الناخبين؟

إن واقع الساحة السياسية العراقية يؤكد وجود مخاطر في طريقها إلى التفاقم، يفرزها صراع خفي بين القوى السياسية، يتحرك هذا الصراع خلف ستار ديمقراطي هش- كما أكد ذلك كثير من المراقبين- ليأخذ مكان التنافس الديمقراطي السليم، وهذه ظاهرة خطرة ينبغي أن يتنبّه لها القائمون على العملية السياسية في العراق، بغض النظر عن الهوة الكبيرة التي تفصل بين الفرقاء، سواء في الأفكار أو الأهداف أو في وسائل العمل السياسي، لأن تحوّل التنافس إلى صراع وتقاطع كلّي، يعني العودة إلى أساليب الاستحواذ على السلطة بالقوة، بمعنى أكثر وضوحا، عودة إلى الانقلابات العسكرية، وهي نتيجة تقضي بشكل تام على تطلع العراقيين لبناء الدولة الجديدة المتحضرة التي تنتمي إلى روح العصر.

لهذا لابد أن يتعلّم ويؤمن السياسيون العراقيون، لاسيما الفرقاء والكتل الكبيرة والأحزاب والشخصيات السياسية المستقلة، أن لا عودة للصراع والاحتراب في العمل السياسي العراقي، بل هناك تنافس يستند إلى ضوابط مأخوذة من بنود الدستور، وما عدا ذلك ينبغي أن يتم نبذه كليّا من لدن جميع السياسيين، فالجميع لهم حرية التقاطع واختلاف الآراء والبرامج السياسية، على أن يتم ذلك تحت مظلة التنافس الديمقراطي، وقد تعلّم بعض القادة السياسيين قواعد اللعبة الديمقراطية، وقطعوا شوطا في مجال التأسيس لعملية سياسية ديمقراطية تنافسية، لا مكان لوسائل القوة في إدارتها، وما يؤكد ذلك الدورات الانتخابية المتعددة لاختيار النواب لأكثر من دورة، وكذا في ما يتعلق بمجالس المحافظات، وحتى المجالس البلدية بالنسبة للأقضية والنواحي، ناهيك عن عمل مؤسسات الدولة المستقلة والفصل بين السلطات.

ولكن يلاحظ المتابع المختص، أن التنافس الديمقراطي يختل في كثير من الأحيان، ويكاد يتحول إلى حالة صراع تنذر بعواقب وخيمة، كما يحدث في الساحة السياسية الآن والتجاذبات المخيفة بين الكتل السياسية الكبيرة، إذ نتابع قضية حجب الثقة عن الحكومة الراهنة، وما تمخضت عنه من اصطفافات وتحالفات، وإطلاق تصريحات متشنجة ومتناقضة لوسائل الإعلام، تزيد من المخاوف والتشنجات، ومع أن التنافس الديمقراطي لا يزال يشكل طريقا مناسبا للوصول إلى السلطة، إلا أن بوادر الصراع تظهر بين حين وآخر لتزيد من حالة الارتباك والخوف بين العراقيين، لاسيما بين المعنيين والمتابعين لما يدور في الساحة السياسية عموما.

المطلوب أن يبقى الصراع والاحتراب بعيداً عن العملية السياسية، وأن تدعم القوى السياسية البديل الملائم للقوة، وهو (التنافس الديمقراطي)، وأن يتعلم السياسيون إدارة اللعبة السياسية وفقا للضوابط الديمقراطية، التي تحضُر كليا، استخدام القوة، كطريق للوصول للسلطة، وأن تسود ثقافة القبول بالنتائج البرلمانية في ما يتعلق بالتصويت، وأن يفهم الجميع، أن السلطة ما عادت حكرا على أحد، وأن الأجدر بها هو من يصل إليها عبر التنافس الديمقراطي لا غير.